E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.1/3(Part II)
19 May 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الأول
عمّان، 8-9 حزيران/يونيو 2015

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا المتابعة

تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية الصادر عن دورتها الثامنة والعشرين (تونس 15-18 أيلول/سبتمبر 2014) والقرارات الأخرى للدورة بشأن مختلف مجالات عمل الإسكوا والمواضيع التي تهم الدول الأعضاء.

كما يتضمن معلومات تلقتها الأمانة التنفيذية من بعض الدول الأعضاء عن تنفيذ القرارات.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية**	27-1	3
ألف-	إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية	2-1	3
باء-	القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين	27-3	5
ثانياً-	**الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء**	40-28	9

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية

ألف- إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية
(الصادر عن اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين)

موجز إعلان تونس

1- في هذا الإعلان تطلب الدول الأعضاء من الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي:

(أ) دمج موضوع العدالة الاجتماعية بجميع أبعاده في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة، وبلورة آليات واضحة للتنفيذ والرصد تضمن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للإمكانات المتاحة لكل دولة عضو؛

(ب) بناء قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات في جميع المحاور ذات العلاقة بما فيها أنشطة التدريب وورش العمل وكذلك إجراء البحوث وتنفيذ الأنشطة المعيارية، وإعداد دراسات تتناول مواضيع العدالة، والفقر، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، والاحتواء الاجتماعي، وتمكين المرأة، وإدارة الموارد الطبيعية، ودعم الطاقة المتجددة، والحصول على التكنولوجيا، ومفهوم الحوكمة الرشيدة، وكذلك السياسات التجارية ودورها في تحقيق التنمية؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني إلى الدول الأعضاء في وضع سياسات ناجحة لتعزيز التلاحم الاجتماعي، والتصدي لتحديات تنمية الشباب والمرأة، ودعم تمكين المرأة والشباب من المشاركة في صنع القرارات؛

(د) رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتبّع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة، بجميع أبعادها في فلسطين وفي المنطقة بأسرها، لمساندة الجهود الحقوقية والقانونية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي ودعم جهود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه؛

(هـ) بلورة أداة لرصد التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها.

إجراءات التنفيذ

2- عملاً بإعلان تونس، اضطلعت الأمانة التنفيذية للإسكوا بالأنشطة التالية:

(أ) المشاركة في مؤتمر "دراسات المياه الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" المنعقد في مادبا، الأردن، يومي 28 و29 أيلول/سبتمبر 2014، وقدمت عرضاً بعنوان "الموارد المائية والعدالة عبر الأجيال في المنطقة العربية" في إطار جلسات النقاش حول الدراسات الاجتماعية للمياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ب) إعداد التقرير العربي حول التنمية المستدامة الذي يسلط الضوء على مسائل جوهرية مرتبطة بالعدالة الاجتماعية في المنطقة ويحدد علاقتها بأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015؛

(ج) إدراج مشروع إعداد مواد فنية معنية بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد المائية في برنامج عملها لفترتي السنتين الحالية والتالية؛

(د) المشاركة في المؤتمر الإقليمي حول الحماية الاجتماعية والتنمية الذي عُقدَ في الرياض، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية، وقُدمت خلاله عروض من شأنها إسداء المشورة الفنية للدول الأعضاء؛

(ه) إصدار موجز سياسات حول العدالة الاجتماعية والمشاركة ومجموعة أدوات حول أشكال المشاركة الجديدة في المنطقة، على أن تشكل هذه الإصدارات مواد فنية مختصة بقضايا التماسك الاجتماعي، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية؛

(و) البدء بإعداد مجموعة أدوات حول الحماية الاجتماعية ستُستخدم لبلورة التعاون الفني مع الدول الأعضاء؛

(ز) العمل على إعداد دراستين، الأولى حول وصول المرأة إلى العدالة في المنطقة العربية، والثانية حول زواج الأطفال في سياقات شملت الظروف الإنسانية، وذلك بهدف التصدي للتحديات التي تطرحها قضايا عدم المساواة والظلم وتقديم التوصيات بشأن السياسات التي تعزز العدالة الاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي؛ ومن المتوقع أن تصاغ نتائج الدراستين في موجزين للسياسات بهدف زيادة التزام المسؤولين في مواقع القرار وتعزيز الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ح) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، لوضع السياسات والاستراتيجيات المعنية بتمكين المرأة والدمج الاجتماعي؛ وتشمل هذه الخدمات ما يلي: قيام المستشارة الإقليمية في شعبة المرأة بزيارة إلى السودان، لتحديد الاحتياجات اللازمة لتطوير السياسة الوطنية السودانية حول تمكين المرأة والاستراتيجية الوطنية لتنمية الأسر، وإلى تونس لدعم سن تشريعات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، حيث تعقد ورشتي عمل متتاليتين حول الأطر والصكوك والآليات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية؛ وقيام الأمانة التنفيذية باستعراض الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين في فلسطين، وذلك في إطار استعراض الاستراتيجيات الفرعية للتنمية الوطنية الفلسطينية، والنظر في كيفية استجابتها من منظور النوع الاجتماعي لاحتياجات الفئات الفقيرة؛

(ط) المباشرة في إعداد دراسة لتقييم وضع المرأة العربية في ظل التطورات على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك لمناسبة الاستعراض الرابع لتنفيذ منهاج عمل بيجين (بيجين+20)؛ ويعمل التقييم على تحديد الثغرات في ما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر التي ينص عليها منهاج عمل بيجين، مع التركيز على التمييز القانوني، والآثار المتفاوتة للفقر، وتداعيات النزاع والاحتلال على النساء والفتيات، والمشاركة الاقتصادية المحدودة؛ وينظر التقييم في منهاج عمل بيجين مقارنة مع خطة التنمية لما بعد عام 2015، ويهدف إلى تعزيز فعالية السياسات في الدول الأعضاء من خلال توفير المعرفة المتعددة الأبعاد المرتكزة على الأدلة وإلى دعم عملية وضع الأطر والمؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع؛

(ي) المباشرة في إعداد تقرير فني عن حالة النساء والفتيات في فلسطين من تموز/يوليو 2012 إلى حزيران/يونيو 2014، وذلك عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 42/2003 بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها؛ ويسلط التقرير الضوء على التغيّرات الإيجابية وتأثيرها على تحقيق المساواة بين الجنسين، كما يشير إلى أبرز التحديات التي تحول دون تمتع النساء والفتيات في فلسطين بحقوقهن؛

(ك) التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإجراء مسح للأسر المعيشية يركز على الوضع المعيشي في غزة وتداعيات الهجوم الذي شنته إسرائيل في تموز/يوليو- آب/أغسطس 2014؛

(ل) العمل على إعداد تقرير عن تراجع التنمية في فلسطين وأثر الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، من شأنه نمذجة آثار القيود التي تضعها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني بشكل يؤدي إلى وضع سيناريو مرجعي (الوضع الحالي) تُجرى على أساسه محاكاة للنتائج التي قد يولدها تغيير السياسات وإزالة القيود عن القطاعات الاقتصادية (التي غالباً ما تقاس بمدى اختلافها عن السيناريو المرجعي)؛

(م) العمل على وضع منهجيات مختلفة لجمع البيانات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، وتشمل هذه المنهجيات ما يلي:

(1) وضع أدلة مركبة؛
(2) قياس نتائج التنمية المختلفة في المراحل المبكرة لتقييم عدم التكافؤ في الفرص؛
(3) استخدام اختبارات معيارية دولية لقياس جودة التعليم.

باء- القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين

314 (د-28) المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

موجز عن القرار

3- طلبت اللجنة في هذا القرار إلى الأمانة التنفيذية عقد المنتدى العربي حول التنمية المستدامة بشكل دوري بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية بالتنمية المستدامة للإعداد لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في إطلاق شراكات إقليمية للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما طلبت إليها رصد التقدّم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة وإعداد تقارير حول هذا الشأن بالاستناد إلى البيانات الرسمية وتقديمها إلى المنتدى العربي حول التنمية المستدامة. وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

إجراءات التنفيذ

4- نظمت الأمانة التنفيذية الدورة الثانية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة التي عقدت في المنامة، من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015. وسبق ذلك عقد لقاءات مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما شريكين في المنتدى، لمناقشة هيكلية المنتدى ومحاور النقاش. وتتعاون الشُعب الفنية المختلفة في الإسكوا مع أعضاء آلية التنسيق الإقليمي في إعداد التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

315- (د-28) إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية

موجز عن القرار

5- في هذا القرار، أيدت اللجنة تغيير مسمى البرنامج الفرعي 4 من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"، وقررت إنشاء لجنة حكومية باسم لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية تضم ممثلين عن دولها الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالي عمل البرنامج الفرعي الرئيسيين المشار إليهما، بدلاً من اللجنة الاستشارية القائمة حالياً. وقررت أيضاً عقد دورة مرة كل سنتين للجنة ابتداءً من عام 2016 وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

إجراءات التنفيذ

6- غيّرت شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية مسمى البرنامج الفرعي 4 من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي". وبدأت الإعداد لإنشاء اللجنة الحكومية، وسوف يعقد الاجتماع التحضيري في عام 2015. وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا القرار، وستعقد الإسكوا أول اجتماع للجنة في عام 2016.

316 (د-28) دعم الشعب الفلسطيني

موجز عن القرار

7- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن ترفع من مستوى دعمها للشعب الفلسطيني ومؤسساته، على كافة الأصعدة بما في ذلك تعزيز البرنامج الفرعي السابع بالموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) تقديم المساعدة المعيارية والفنية للمؤسسات الفلسطينية على أساس الاحتياجات الفلسطينية؛

(ب) تكثيف أنشطتها حول فلسطين، وتنظيم أنشطة خاصة للسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف زيادة الوعي وحشد الدعم للشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات، وتأمين أوسع تغطية إعلامية ممكنة لهذه الأنشطة؛

(ج) تقديم تقرير دوري إلى اللجنة في دوراتها الوزارية يسلط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

(د) رصد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، وحشد الشركاء الإقليميين لدعم الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات ومؤسساته، ومساندة جهوده التنموية، والضغط والمناصرة لنيل كافة حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الدولية.

8- وطلبت إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين.

إجراءات التنفيذ

9- أعدت الأمانة التنفيذية مذكرة الأمين العام حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، لتقديمها في دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

10- وأحيت اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 تشرين الثاني/نوفمبر) بتنظيم سلسلة من الأنشطة هدفت إلى رفع مستوى الوعي وحشد الدعم للشعب الفلسطيني.

11- وأعدت كتيباً بعنوان "فلسطين: بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة - وقائع وأرقام".

12- وعقدت اجتماعين استشاريين مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في لبنان، ووافقت على إعداد دراستين تهدفان إلى تعزيز القدرات لدعم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

13- وشاركت الإسكوا في لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي تضم ممثلين عن مؤسسات لبنانية وفلسطينية رسمية ومدنية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة العمل الدولية، وذلك بهدف تحسين ظروف العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

14- وكما ذكر سابقاً، أجرت الإسكوا بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً للأسر المعيشية عن الظروف المعيشية في غزة وآثار الهجوم الإسرائيلي على غزة في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2014.

15- وتعد الإسكوا تقريراً عن تراجع التنمية في فلسطين وآثار الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني (الفقرة 2 (ل) من هذا التقرير).

317 (د-28) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017

موجز عن القرار

16- في هذا القرار، أقرت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017. وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرّتها الدول الأعضاء.

إجراءات التنفيذ

17- عمّم الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017 بالصيغة التي أقرّتها الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

318 (د-28) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

موجز عن القرار

18- في هذا القرار، أقرت اللجنة التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية، مع الأخذ بالتعديلات التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة. وطلبت إلى الأمانة التنفيذية إعداد ورقة بشأن الطلبات المتعلقة بتواتر دورات كل من اللجنة الإحصائية ولجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة بشكل سنوي وبيان أسباب ومبررات تلك الطلبات.

إجراءات التنفيذ

19- تنظر الأمانة التنفيذية حالياً في طلب الدول الأعضاء إعداد ورقة بشأن الطلبات المتعلقة بتواتر دورات اللجنة الإحصائية، ولجنة الموارد المائية، ولجنة الطاقة بشكل سنوي وبيان أسباب ومبررات تلك الطلبات.

319 (د-28) اعتماد التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015

موجز عن القرار

20- في هذا القرار، أقرّت اللجنة التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 مع أخذ الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة بعين الاعتبار. وطلبت إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

إجراءات التنفيذ

21- تقوم الأمانة التنفيذية بمتابعة تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015 من خلال عقد اجتماعات شهرية تبحث فيها النتائج المحققة وتستعرض تنفيذ الشُعب للنواتج المقترحة وتقدم لها المشورة في هذا الشأن، ومن خلال تقرير أداء البرنامج الذي تعده الأمانة التنفيذية بشكل دوري.

320 (د-28) تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها

موجز عن القرار

22- في هذا القرار، قررت اللجنة تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية". وقررت أيضاً مراجعة دور اللجنة الفنية وصلاحياتها بأثر فوري، على النحو المبين في مرفق القرار. وطلبت إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار.

إجراءات التنفيذ

23- رفعت الأمانة التنفيذية القرار 320 (د-28) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فوافق على تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" ومراجعة دورها وصلاحياتها.

321 (د-28) تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"

موجز عن القرار

24- في هذا القرار، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

(أ) تسمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية؛
(ب) تعديل صلاحيات اللجنة الواردة في قراره 69/1985 بما يتفق مع التسمية الجديدة.

25- وطلبت إلى الأمين التنفيذي العمل على اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين حول تنفيذه.

إجراءات التنفيذ

26- رفعت الأمانة التنفيذية القرار 321 (د-28) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن التوصية بتسمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وتعديل صلاحيات اللجنة الواردة في قراره 69/1985 بما يتفق مع التسمية الجديدة.

27- وتتابع الأمينة التنفيذية هذه التوصية مع الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان إقرارها.

ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء

316 (د-28) دعم الشعب الفلسطيني

موجز عن القرار

28- في هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) تعزيز دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه كاملة ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية وللقانون الدولي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛

(ب) دعم مساعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية باعتبار ذلك حقاً أصيلاً لدولة فلسطين؛

(ج) تكثيف جهود الدعم والمساندة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبقائه على أرضه والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته؛

(د) المشاركة في إحياء السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني عبر تنظيم سلسلة من الفعاليات أو إقامة عدد من الفعاليات المقررة سلفاً، وخاصة الثقافية منها، تحت شعار التضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(ه) المشاركة في إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عبر تنظيم أنشطة خاصة لهذه المناسبة، و/أو المشاركة بأرفع مستوى ممكن في النشاط الذي تنظمه الأمانة التنفيذية؛

(و) تشجيع الهيئات الأهلية العربية والأجنبية على إطلاق مبادرات لتعزيز قدرات الشعب الفلسطيني ودعم سعيه لنيل كافة حقوقه، وتأمين الدعم المعنوي والمادي لهذه المبادرات حيثما أمكن؛

(ز) دعم جهود الهيئات الإنسانية والخيرية العربية العاملة على مساعدة الشعب الفلسطيني؛

(ح) المساهمة في حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة والمشاركة الفعالة في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في جمهورية مصر العربية في تشرين الأول/أكتوبر 2014؛

(ط) حث الهيئات الفرعية للإسكوا لإعطاء أهمية خاصة لأوضاع الشعب الفلسطيني.

إجراءات التنفيذ

29- تلقت الأمانة التنفيذية المعلومات التالية من دولتين من الدول الأعضاء بشأن التنفيذ:

العراق

30- يؤيد العراق ما جاء في بيان المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي ودول منظمة عدم الانحياز، ويجدد تضامنه الكامل والصادق مع الشعب الفلسطيني الشقيق والشعوب العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية التي لا تزال تحت الإحتلال. ويحيي صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما يدين العراق الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قوات الاحتلال من اعتقالات عشوائية وتجريف الأراضي ومصادرة الممتلكات وهدم البيوت واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين.

31- ويرى العراق أن سياسة التمييز والحصار الجماعي والقتل الممنهج تتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان. إن شعبنا الصامد في الأراضي الفلسطينية المحتلة يفتقر لأبسط مقومات الحياة الحرة والعيش الكريم، ومعاناته الكبيرة تتراءى أمامنا يومياً جراء سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن سياسات بناء المستوطنات

وقضم الأراضي في الضفة الغربية، والحصار الجائر والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها أهلنا في قطاع غزة تعد انتهاكات فاضحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

32- ويؤيد العراق ضرورة وأهمية البند السابع في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان المتعلق بالنقاش حول الحالة الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى حرصاً على إبقاء القضية الفلسطينية تحظى باهتمام المجلس، ولفضح ممارسات دولة الاحتلال ومسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان.

الإمارات العربية المتحدة

33- قامت الإمارات العربية المتحدة بدور كبير في حل القضية الفلسطينية من خلال بذل جهود مع الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية وتعزيز السلام في المنطقة، ومن خلال اللقاءات والاجتماعات التي يقوم بها المسؤولون في الدولة مع نظرائهم في المحافل الدولية.

34- وشاركت الإمارات العربية المتحدة في لجنة مبادرة السلام العربية، حيث تم عقد عدة لقاءات لإجراء مشاورات مع الإدارة الأمريكية حول مجريات عملية السلام المعطلة من مختلف جوانبها وأبعادها، وعرض الموقف العربي إزاء المنهجية الدولية وآلياتها في معالجة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

35- وتلتزم الإمارات العربية المتحدة بدعم حقوق الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

36- وتدعم الإمارات العربية المتحدة جهود دولة فلسطين للحصول على عضوية الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية.

37- وتستنكر الممارسات العدوانية المستمرة للقوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وتدعو الدولة الإسرائيلية إلى وقف كل الأنشطة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية، وتطالب المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية.

38- وتؤكد الإمارات العربية المتحدة التزاماتها بالمشاركة وتوفير الدعم لإعادة إعمار غزة ومساندة الشعب الفلسطيني، من خلال حشد الدعم وتلبية الاحتياجات المطلوبة، والالتزام بمبادرة السلام في الشرق الأوسط، حيث تبرعت بمبلغ 200 مليون دولار للمساهمة في إعادة إعمار غزة، وذلك أثناء مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين: إعادة إعمار غزة، الذي عقد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

39- وشاركت الإمارات العربية المتحدة في تشكيل اللجنة العليا للإشراف ومتابعة تنفيذ الوفاق الوطني الفلسطيني وملحقاته.

40- وقامت بسداد جميع التزاماتها المالية لدعم السلطة الفلسطينية.